أهم مبادرات تخفيف الآثار المالية والاقتصادية لجائحة (كوفيد – 19) على الاقتصاد السعودي

إعداد: د. فاروق محمود الحمد
مجلة الاقتصادي الكويتي عدد 575 أكتوبر ونوفمبر 2020

تقديـــــم:

اتخذت حكومة المملكة العربية السعودية العديد من الإجراءات والمبادرات في تعاملها مع آثار وتبعات جائحة (كوفيد – 19) لضمان سلامة المواطنين والمقيمين. وفي هذا الإطار، اتخذت العديد من الإجراءات الاحترازية للمساهمة في حماية المواطنين والمقيمين في المملكة، فعملت على توفير المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ الاجراءات الوقائية والمباشرة للتعامل مع تبعات الجائحة، والعمل على الحد من انتشارها، مع ضمان استمرارية عمل الأجهزة الحكومية. وعملت أيضاً على توفير كافة الاعتمادات الإضافية المطلوبة لقطاع الصحة، وتوفير الخدمات الصحية اللازمة للوقاية والعلاج ومنع الانتشار.

وأعلنت عن عشرات المبادرات الحكومية لدعم الأفراد والمنشآت والمستثمرين في التخفيف من الآثار المالية والاقتصادية المترتبة على الجائحة. فقد وصل عدد المبادرات التي اتخذتها حكومة المملكة منذ بداية تفشي الجائحة نحو (142) مبادرة بإجمالي مخصصات تجاوزت (214) مليار ريال (57 مليار دولار)، بالإضافة إلى مبادرات وبرامج مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) التي بلغت (100) مليار ريال (27 مليار دولار)، ومبادرات أخرى للقطاع الصحي بقيمة (47) مليار ريال (15.2 مليار دولار).

وحرصت الحكومة أيضاً على توفير السيولة النقدية للقطاع الخاص، ليتمكن من إدارة أنشطته الاقتصادية، وللتعجيل في سداد مستحقاته. بالإضافة إلى صدور قرار تأجيل إقرارات ضريبة القيمة المضافة. وهي إجراءات ساعدت الكثير من منشآت القطاع الخاص على تجاوز الأزمة بأقل الأضرار، ومكنتها من استئناف مزاولة عملها بيسر وسهولة، لأجل مشاركتها الفعالة ومحافظتها على نسب التوطين التي تحققت خلال الفترة الماضية.

وبعد مرور حوالي ثلاثة شهور على بداية الجائحة، ظهرت على أرض الواقع النتائج المشجعة لمبادرات الحكومة، إذ تشير بيانات وزارة المالية إلى استفادة أكثر من (90) ألف منشأة، تضم (480) ألف مشترك، تحملت الحكومة نسبة (60%) من أجورهم ورواتبهم، صرف لهم أكثر من (3.6) مليار ريال (960 مليون دولار) عبر مبادرة دعم الأجور لنظام (ساند). وإلى أن الاستفادة الأكبر من هذه المبادرات؛ كانت للأنشطة الأكثر تضرراً من الجائحة، مثل قطاعات: تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، وخدمات الفندقة والإقامة والأطعمة.

وفي مطلع يوليو 2020، صدر أمر ملكي بالموافقة على تمديد عدد من المبادرات الحكومية مدة إضافية، لتحقيق الاستفادة الكاملة من المبادرات التي أعلنت منذ بداية الجائحة، حيث ركزت المبادرات التي تمت الموافقة بتمديدها على: دعم العاملين السعوديين، وإيقاف الغرامات، وتأجيل تحصيل الرسوم والاعفاءات والاقرارات.

أولاً- المبـــادرات الحكومية:

1- المبادرات العاجلة (مارس 2020):

في 20 مارس 2020، أعدت الحكومة مبادرات عاجلة لمساندة القطاع الخاص وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً من تداعيات الجائحة. حيث وصل حجم هذه المبادرات إلى ما يربو عن (70) مليار ريال، وتمثلت في معظمها في إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية، لتوفير سيولة للقطاع الخاص، ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية، وهي على النحو التالي:

أ)- الاعفاء من المقابل المالي على الوافدين المنتهية إقاماتهم من تاريخ 20 مارس وحتى 30 يونيو 2020، وذلك من خلال تمديد فترة إقاماتهم الكترونياً لمدة ثلاثة أشهر.

ب)- تمكين أصحاب العمل من استرداد رسوم تأشيرات العمل المصدرة التي لم تستغل خلال مدة حظر الدخول والخروج من المملكة، حتى في حال ختمها في جواز السفر، أو تمديدها لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل.

ح)- تمكين أصحاب العمل من تمديد تأشيرات الخروج والعودة التي لم تستغل خلال مدة حظر الدخول والخروج من المملكة لمدة ثلاثة أشهر دون مقابل.

د)- تمكين أصحاب الأعمال ولمدة ثلاثة أشهر من تأجيل توريد حصيلة ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية وضريبة الدخل، وتأجيل تقديم الاقرارات الزكوية، وتأجيل سداد الالتزامات المترتبة بموجبها، ومنح الشهادات الزكوية بلا قيود عن مدة إقرار العام المالي 2019، والتوسع في قبول طلبات التقسيط بدون اشتراط دفعة مقدمة من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل، إضافة إلى تأجيل تنفيذ إجراءات إيقاف

الخدمات والحجز على الأموال من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل، ووضع المعايير اللازمة لتمديد فترة التأجيل للأنشطة الأكثر تأثراً حسب الحاجة.

هـ) تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات لمدة ثلاثين يوماً مقابل تقديم ضمان بنكي، وذلك لثلاثة أشهر بعد 20 مارس، ووضع المعايير اللازمة لتمديد مدة التأجيل للأنشطة الأكثر تأثراً حسب الحاجة.

و)- تأجيل دفع بعض رسوم الخدمات الحكومية والرسوم البلدية المستحقة على منشآت القطاع الخاص وذلك لمدة ثلاثة أشهر، ووضع المعايير اللازمة لتمديد فترة التأجيل للأنشطة الأكثر تأثراً حسب الحاجة.

ز)- تفويض وزير المالية للموافقة على الإقراض وعوائد القروض الممنوحة حتى نهاية 2020 لمبادرة برنامج استدامة الشركات [1].

صندوق التنمية الوطني يعلن عن برامج دعماً للمواطنين والقطاع الخاص:

من ضمن المبادرات العاجلة التي أعلنتها الحكومة لمواجهة تبعات وآثار الجائحة، أعلن صندوق التنمية الوطني عن برامج تصل قيمتها إلى 22 مليار ريال (حوالي 6 مليارات دولار) دعماً للمواطنين والقطاع الخاص.

وتتضمن البرامج ما يلي:

- تمديد فترة السماح وإعادة هيكلة دفعات القروض للمنشآت الأكثر حاجة.
- قروض للمنشآت المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- تمويل رأس المال العامل.
- دعم برامج التوظيف والتدريب للباحثين عن عمل وللقطاع الخاص.

---

(1) "حكومة المملكة تتخذ عدداً من التدابير العاجلة لتخفيف آثار تداعيات فيروس كورونا على الأنشطة الاقتصادية والقطاع الخاص"، تقرير وكالة الانباء السعودية (واس) بتاريخ 20 مارس 2020.

وسيقدم هذا الدعم من خلال صناديق وبنوك تنموية تابعة لصندوق التنمية الوطني وهي: بنك التنمية الاجتماعية، صندوق التنمية الصناعية السعودي، صندوق تنمية الموارد البشرية، وصندوق التنمية الزراعية [2].

وبإلقاء نظرة سريعة على المبادرات العاجلة، نلاحظ أن معظم هذه المبادرات تهدف إلى دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص. وهذا يفرض على أرباب وملاك منشآت القطاع الخاص أن يقابلوا الدعم السخي من الدولة لمنشآتهم وأنشطتهم بالمزيد من التمسك والمحافظة على مواردهم البشرية الوطنية، سواء على مستوى إبقائهم في وظائفهم، أو مستوى تثبيت أجورهم الشهرية، وعدم الاندفاع نحو خفضها. وتركيز خيارات خفض تكاليفهم التشغيلية إذا تطلب الأمر على رصيدها الكبير من العمالة الوافدة، التي تتجاوز نسبتها إلى إجمالي العمالة في بعض المنشآت سقف الـ (80%)، ويأتي خفض أعداد العمالة الوطنية أو خفض مستوى أجورهم في نهاية سلم الخيارات المتاحة أمامهم. وقد لا يحتاج هؤلاء إلى اللجوء إليها بحال خفت حدة الركود الراهن، وعادت وتيرة الاقتصاد للنشاط مجدداً في القريب العاجل [3].

(2) "صندوق التنمية الوطني يعلن عن برامج تصل قيمتها إلى 22 مليار ريال دعماً للمواطنين والقطاع الخاص"، تقرير وكالة الانباء السعودية (واس) بتاريخ 20 مارس 2020.

(3) عبدالحميد العمري؛ "مبادرات الدعم والقطاع الخاص.. ورد الجميل"، جريدة الاقتصادية بتاريخ 11 مايو 2020.

2- تمديد 12 مبادرة حكومية لتخفيف آثار الجائحة على القطاع الخاص:

كانت المملكة، ومنذ بداية تداعيات جائحة (كوفيد – 19)، قد أعلنت عن مجموعة من المبادرات العاجلة، وصلت إلى (142) مبادرة، استهدفت الأفراد ومنشآت القطاع الخاص والمستثمرين، تجاوزت قيمتها (214) مليار ريال (57 مليار دولار)، إضافة إلى تشكيل عدد من اللجان الوزارية تعمل على دراسة آثار وتداعيات الجائحة وتحدياتها باستمرار، وذلك في عدد من القطاعات والمناطق، ودراسة فرص معالجتها سواء بالدعم أو تمديد المبادرات أو غيرهما.

وفي مطلع يوليو 2020، صدر الأمر الملكي بتمديد (12) مبادرة حكومية مدة إضافية، لتحقيق الاستفادة الكاملة من المبادرات التي أعلنت منذ بداية الجائحة، حيث ركزت تلك المبادرات التي تمت الموافقة على تمديدها على (دعم العاملين السعوديين، إيقاف الغرامات، تأجيل تحصيل الرسوم والاعفاءات، والاقرارات)، وتأتي هذه الخطوة امتداداً للإجراءات الحكومية العاجلة، التي تساهم في دعم الأفراد وقطاع المستثمرين ومنشآت القطاع الخاص، وتعزيز دورهم باعتبارهم شركاء في تنمية اقتصاد المملكة، والتخفيف عليهم من الآثار المالية والاقتصادية من تداعيات جائحة (كوفيد – 19).

وفيما يلي عرض للمبادرات التي تم تمديدها [4]:

أ)- دعم العاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص المتأثرة من تداعيات الجائحة عبر نظام (ساند).

ب)- رفع الإيقاف مؤقتاً عن منشآت القطاع الخاص لتصحيح النشاط.

ج)- احتساب توظيف "السعودي" في نطاقات بشكل فوري لكل المنشآت.

---

(4) "تمديد 12 مبادرة حكومية لتخفيف آثار كورونا على القطاع الخاص"، جريدة الوطن، بتاريخ 2 يوليو 2020.

د)- رفع الإيقاف الخاص بحماية الأجور خلال الفترة الحالية.

هـ)- تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات لمدة 30 يوماً مقابل تقديم ضمان بنكي.

و)- إيقاف الغرامات الخاصة باستقدام العمالة.

ز)- استمرارية الخدمة لعملاء الصفوة على مدار الساعة.

ح)- التوسع في قبول طلبات التقسيط المقدمة من المكلفين بدون اشتراط الدفعة المقدمة.

ط)- تأجيل سداد ضريبة القيمة المضافة لتكون من خلال الإقرار.

ي)- تعجيل سداد طلبات الاسترداد لضريبة القيمة المضافة والفحص لاحقاً.

ك)- الاعفاء الجزئي من المقابل المالي للمنتهية إقامتهم (شهراً) إضافياً من تاريخ انتهائها، على أن تمدد المبادرة (شهر) إضافي، إن استدعت الحاجة.

ل)- تمديد مدة مبادرة تأجيل تنفيذ إجراءات إيقاف الخدمات، والحجز على الأموال للمكلفين غير الملتزمين بسداد الضريبة والزكاة في الموعد النظامي (شهرين) إضافيين من تاريخ انتهائها، وتكون فقط للمنشآت التي تعثرت عن سداد مستحقات الضريبة والزكاة التي حل موعد دفعها خلال فترة الجائحة، وذلك بداية من مارس 2020.

3- بعض نتائج المبادرات الحكومية:

أسهمت المبادرات الحكومية في تمكين المنشآت والمستثمرين من الاستمرار في ممارسة أنشطتهم، والحد من آثار الجائحة التي قد تعيق أعمالهم أو سرعة نموها.

كما خفضت من آثار التدابير الاحترازية لمكافحة الجائحة، وأخذت بعين الاعتبار تذبذب التدفقات النقدية في هذه المرحلة، حيث كان من ضمن الأهداف التي حرصت أغلب المبادرات على تحقيقها: ضمان استمرار الأعمال في القطاع الخاص، والقطاع غير الربحي، في مساراتها المخطط لها مسبقاً دون تأثير في معدلات النمو الاقتصادي. لذلك، منحت بعض المبادرات مدد إضافية في فترة ضعف الإيرادات بسبب الجائحة، وتسهيل الإجراءات الزكوية والضريبية لضمان استدامة العمل للمنشآت في القطاعات الاقتصادية كافة. حيث استفاد نحو (659) ألف شخص من المبادرات التسع الموجهة لقطاع الأفراد، والتي كان لها دور فعال في التخفيف من الأثر المصاحب للجائحة على الأسر من ذوي الدخل المحدود بتوفير مصادر دخل لها.

وخفضت المبادرات أيضاً من التداعيات الاقتصادية على سوق العمل وتوطينه، مع المحافظة على المكتسبات التي تحققت في الفترة الماضية، سواء بتخصيص نحو تسعة مليارات ريال (2.4 مليار دولار) تعويضات للمواطنين العاملين في المنشآت المتأثرة بالجائحة، ودعم ما بين (80 – 100) ألف مستفيد من الباحثين عن عمل في القطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم ما بين (50 – 100) ألف موظف في القطاع الخاص ممن لم يستفيدوا من برامج الدعم سابقاً بأثر رجعي [5].

(5) تقرير لوكالة الأنباء السعودية (واس) نشر بتاريخ 7 يوليو 2020.

وعلى صعيد آخر، اهتمت المبادرات الموجهة للمنشآت العاملة في قطاع الحج والعمرة بتخفيض قيمة الضمان المالي لشركات العمرة الفعالة، والسماح لها بالاعتذار عن العمل لمدة عام، وأن تعمل بالحد الأدنى من الموظفين. وذلك من أجل تخفيف الأعباء المالية عليها، وضمان سرعة تعافيها من أية تداعيات للجائحة خلال هذه الفترة.

4- مبادرة برنامج استدامة الشركات بوزارة المالية لدعم تأجيل سداد أقساط القروض لمنشآت القطاع الخاص:

في إطار المبادرات التي أطلقتها حكومة المملكة، تأتي مبادرة برنامج استدامة الشركات بوزارة المالية لدعم تأجيل سداد أقساط القروض لمنشآت القطاع الخاص، لتعزيز دوره في المنظومة الاقتصادية بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وتشمل المبادرة تأجيل سداد أقساط القروض المستحقة للعام 2020 لمدة عام بقيمة تصل إلى 670 مليون ريال (180 مليون دولار) لجميع الشرائح المستفيدة من مبادرة برنامج دعم استدامة الشركات، بالإضافة لأقساط القروض المقدمة من البرنامج للقطاع الصحي والقطاع التعليمي، التي شملت أكثر من 192 منشأة في القطاعات (التعليمي، الصحي، والصناعي)، حيث يعمل في هذه المنشآت أكثر من (20) ألف موظف سعودي [6].

---

(6) "مبادرات حكومية تستهدف تأجيل سداد أقساط القروض وتخفيف إجراءاتها على القطاع الخاص"، تقرير وكالة الانباء السعودية (واس) بتاريخ 13 يوليو 2020.

ثانياً- مبادرات مؤسسة النقد العربي السعودي والقطاع المالي:

1- مبادرات مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما):

لم تتخلف مؤسسة النقد العربي السعودي عن المشاركة في الجهود الحكومية الرامية لاحتواء التداعيات المالية والاقتصادية لجائحة (كوفيد – 19) على القطاع الخاص ومنشآته، وامتداداً لدورها البارز في تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، وحماية أنشطة القطاع الخاص، وبصفة خاصة المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والعمل على استمرار عملها؛ فقد طرحت برنامجاً تصل قيمته إلى ما يربو على (51) مليار ريال (13.7 مليار دولار)، يهدف إلى التخفيف من آثار التدابير الاحترازية لمكافحة الجائحة على قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتحديداً تخفيف أعباء تذبذب التدفقات النقدية، ودعم راس المال العامل لهذا القطاع، وتمكينه من النمو خلال الفترة القادمة، والاسهام في دعم النمو الاقتصادي، والمحافظة على التوظيف في القطاع الخاص.

وتشمل مبادرات مؤسسة النقد العربي السعودي حزمة من الإجراءات، تتضمن الآتي:

أ-دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

يتكون البرنامج من ثلاثة عناصر أساسية؛ تستهدف التخفيف من آثار التدابير الاحترازية لجائحة (كوفيد – 19) على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وهي على النحو التالي:

- برنامج تأجيل الدفعات: Deferred Payments Program إيداع مبلغ يصل إلى (30) مليار ريال (8 مليار دولار)، لصالح البنوك وشركات التمويل، مقابل تأجيل دفع مستحقات القطاع المالي (البنوك وشركات التمويل) لمدة ستة أشهر والمترتبة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضحت مؤسسة النقد؛ أن عدد عقود المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي استفادت من برنامج تأجيل الدفعات المستحقة للقطاع المالي (البنوك وشركات التمويل) منذ إطلاقه منتصف شهر مارس 2020 حتى نهاية شهر يوليو 2020، بلغ أكثر من (71) ألف عقد تجاوزت قيمة دفعاتها (50.3) مليار ريال. وقد توزعت عقود الجهات المستفيدة من البرنامج على حوالي (26) ألف عقد للمنشآت المتناهية الصغر، التي تشمل المستفيدين الأفراد من الأسر المنتجة والحرفيين، وما يقارب (18) ألف عقد لمنشآت صغيرة، وحوالي (27) ألف عقد للمنشآت المتوسطة، إضافة إلى توجيه الجهات التمويلية بالتعاون مع الفئات المتضررة من الجائحة، سواء كانت من القطاع الخاص أو الأفراد، وتقديم الدعم اللازم لهم من خلال تأجيل الدفعات وإعادة هيكلة تمويلاتهم.

وتجدر الاشارة إلى أن مؤسسة النقد قد خصصت مبلغ (30) مليار ريال لبرنامج تأجيل الدفعات وقت إطلاقه، إلا أن ازدياد الجهات الراغبة في الاستفادة من البرنامج، أدى إلى رفع مبالغ البرنامج لتتناسب مع حجم المبالغ المؤجلة، مما يعزز استقرار القطاع الخاص وتمكينه من تجاوز الأزمة [7].

وفي مطلع سبتمبر 2020، أعلنت "ساما" تمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات مدة ثلاثة أشهر إضافية للقطاع الخاص. ورغم أن هذا التمديد من قبل البنوك، قد يؤثر سلباً على نمو ربحية المصارف، لكن "ساما" حرصت على تجنيب البنوك أية تأثيرات سلبية، فعمدت في بداية الجائحة إلى ضخ نحو (50) مليار ريال (13.5 مليار دولار) في البنوك السعودية على شكل ودائع دون فوائد لمدة عام، وذلك لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي، وتمكينه من الاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية [8].

(7) ساما؛ "مؤسسة النقد: قيمة مبادرات برنامج دعم تمويل القطاع الخاص تتجاوز 51 مليار ريال (13.7 مليار دولار)" تقرير منشور على موقع المؤسسة: (Sama. gov. Sa) وتم الاطلاع بتاريخ 7 أغسطس 2020.

(8) تقرير وكالة الانباء السعودية المنشور بتاريخ 3 سبتمبر 2020.

- برنامج التمويل المضمون (تمويل الإقراض سابقاً): Funding For Lending Program

تقديم التمويل الميسر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويصل حجمه إلى نحو (13.2) مليار ريال (3.5 مليار دولار)، عن طريق منح قروض من البنوك وشركات التمويل لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تستهدف دعم استمرارية الأعمال ونمو هذا القطاع خلال المرحلة الحالية، وبما يساهم في دعم النمو الاقتصادي، والمحافظة على مستويات التوظيف في هذه المنشآت.

أشارت بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي المنشورة؛ أن عدد عقود التمويل الممنوحة ضمن برنامج التمويل المضمون (تمويل الإقراض سابقاً) بلغ (1197) عقد تمويل، بقيمة تمويل إجمالية قاربت (1.1) مليار ريال (293 مليون دولار)، وقد توزعت عقود الجهات المستفيدة من البرنامج على (809) عقود للمنشآت المتناهية الصغر، بلغت قيمة تمويلها (333) مليون ريال (90 مليون دولار)، و(217) عقداً لمنشآت صغيرة بلغت قيمة تمويلها (369) مليون ريال (100 مليون دولار)، و(169) عقداً للمنشآت المتوسطة، قدرت قيمة تمويلها بنحو (297) مليون ريال (80 مليون دولار).

وأطلقت مؤسسة النقد بالتعاون مع برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة" برنامج التمويل المضمون من خلال ضمان ما نسبته (95%) من قيمة التمويل الممنوح وفق الآليات المعتمدة ضمن برنامج كفالة [9].

---

(9) ساما؛ المرجع السابق.

- برنامج دعم ضمانات التمويل: Loan Guarantee Program إيداع مبلغ يصل إلى (6) مليارات ريال (1.6 مليار دولار) لصالح البنوك وشركات التمويل، لتمكين جهات التمويل (البنوك وشركات التمويل) من إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تكاليف برنامج ضمانات تمويل قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) بغرض المساهمة في تخفيض تكلفة الإقراض للمنشآت المستفيدة من هذه الضمانات خلال العام المالي 2020، ودعم التوسع في التمويل.

تشير البيانات المتاحة لمؤسسة النقد؛ أن عدد عقود تمويل المنشآت المستفيدة من برنامج دعم ضمانات التمويل حتى نهاية يوليو 2020 بلغ نحو (2092) عقد تمويل، بلغت قيمة الرسوم المدعومة للضمانات (الكفالات) المقدمة لها من جهات التمويل (البنوك وشركات التمويل) مبلغ (22.8) مليون ريال (6 ملايين دولار).

وبشكل تفصيلي، أفادت المؤسسة أن عدد عقود تمويل المنشآت المتناهية الصغر المستفيدة من البرنامج نحو (153) عقد تمويل، بلغت قيمة الرسوم المدعومة للضمانات (الكفالات) المقدمة لها نحو (589) ألف ريال (160 ألف دولار)، فيما بلغ عدد عقود تمويل المنشآت الصغيرة المستفيدة نحو (1619) عقد تمويل، بلغت قيمة الرسوم المدعومة لضماناتها

نحو (12.4) مليون ريال (3.3 مليون دولار). بينما بلغ عدد عقود تمويل المنشآت المتوسطة المستفيدة نحو (320) عقد تمويل، قدرت قيمة الرسوم المدعومة للضمانات المقدمة لها بنحو (9.8) ملايين ريال (2.6 مليون دولار).

ومن المعلوم أن البرنامج يهدف إلى تمكين جهات التمويل (البنوك وشركات التمويل) من إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تكاليف برنامج ضمانات تمويل قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة" بغرض المساهمة في تخفيض تكلفة الإقراض للمنشآت المستفيدة من هذه الضمانات خلال العام المالي 2020، ودعم التوسع في التمويل [10].

---

(10) ساما؛ المرجع السابق.

ب- دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الالكترونية:

دعم رسوم المدفوعات لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص لمدة (3) أشهر، وذلك بقيمة إجمالية تفوق (800) مليون ريال (216 مليون دولار)، من خلال تحمل مؤسسة النقد لتلك الرسوم لصالح مقدمي خدمات المدفوعات المشاركين في المنظومة الوطنية.

أشارت بيانات "ساما" المتاحة، أن عدد المتاجر المستفيدة من برنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الالكترونية منذ إطلاقه منتصف شهر مارس 2020 حتى نهاية يونيو 2020، بلغ نحو (130) ألف تاجر لخدمة نقاط البيع، و(3600) متجر الكتروني. فيما بلغ عدد العمليات المعفاة من الرسوم (248) مليون عملية لخدمة نقاط البيع، و(25) مليون عملية للتجارة الالكترونية. بينما بلغ حجم العمليات المعفاة من الرسوم أكثر من (36) مليار ريال (9.7 مليار دولار) لخدمة نقاط البيع، وأكثر من خمسة مليارات ريال (1.3 مليار دولار) للتجارة الالكترونية، كما بلغ إجمالي قيمة الرسوم المدعومة من المؤسسة نحو (327) مليون ريال (88 مليون دولار) [11].

حـ- المنشآت المتأثرة في مكة المكرمة والمدينة المنورة:

فيما يتعلق بالمنشآت المتأثرة جراء التدابير الاحترازية في مدينة مكة المكرمة والمدينة المنورة، تقوم "ساما" بالتنسيق مع البنوك وشركات التمويل بتسهيل المدفوعات المتعلقة بتمويل تلك المنشآت.

د- إعادة هيكلة التمويلات الحالية:

وجهت "ساما" البنوك وجهات التمويل إلى إعادة هيكلة التمويلات الحالية دون أي تكاليف إضافية أو رسوم إضافية؛ لتواصل الشركات سداد رواتب موظفيها وعمالها في ظل الأزمة.

---

(11) ساما؛ المرجع السابق.

هـ- القروض المرحلية الميسرة لمدة ستة أشهر على الأقل:

وجهت "ساما" إلى توفير الاحتياجات التمويلية كالقروض المرحلية الميسرة لمدة ستة أشهر على الأقل، للمساهمة في سداد رواتب الموظفين لدى المنشآت المتضررة من الجائحة. ويلزم تزويد المؤسسة بشكل عاجل بخطط البنك المعتمدة لدعم عملائه من تلك المنشآت للمحافظة على مستويات التوظيف لديهم.

وقد وجهت المؤسسة البنوك وشركات التمويل إلى تأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر دون فائدة أو تكاليف إضافية للمتضررين بفقدان وظائفهم خلال الأزمة.

و- قرارات "ساما" المتعلقة بالأفراد المتعاملين مع النظام المالي:

- إعفاء جميع عملاء البنوك من أي رسوم لإجراء العمليات المصرفية من خلال القنوات الالكترونية والرسوم الأخرى لمدة ستة أشهر، والاعفاء أيضاً من رسوم تفعيل أي خدمات أخرى خلال تلك المدة.
- إعفاء جميع العملاء من رسوم انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى لمدة ستة أشهر.
- إعفاء جميع العملاء من أي رسوم تفرض على عمليات إعادة التمويل، أو انهاء اتفاقيات قائمة لمدة ستة أشهر.
- مراجعة وإعادة تقييم معدلات الفائدة والرسوم الأخرى على البطاقات الائتمانية، بما يتوافق مع انخفاض معدلات الفائدة، وإعادة احتساب معدل الفائدة بشكل منطقي.
- إعادة رسوم تحويل العملات الأجنبية للعملاء الذين استخدموا البطاقات البنكية أو الائتمانية لدفع قيمة حجوزاتهم للسفر والسكن بالخارج، وأجبرتهم الظروف على إلغاء حجوزاتهم [12].

(12) "مبادرات مؤسسة النقد والقطاع المالي.. تنمية مستدامة في فترة جائحة كورونا"، تقرير منشور في جريدة الاقتصادية، بتاريخ 12 أبريل 2020.

2- مبادرات أخرى للقطاع المالي:

في الاتجاه ذاته، وفيما يخص تفاعل كيانات القطاع المالي مع آثار الجائحة؛ فإن المتابع للأحداث، يلحظ أن البنوك السعودية ومؤسسات القطاع المالي في تناغم مستمر مع توجهات مؤسسة النقد العربي السعودي، متفهمة دورها المحوري والمجتمعي للتعاون في سبيل تجاوز هذه الأزمة.

حيث بادرت البنوك وشركات التمويل بتأجيل أقساط ثلاثة أشهر لكافة العاملين في المجال الصحي الحكومي والخاص، ممن لديهم تسهيلات ائتمانية (عقارية، استهلاكية، تمويل تأجيري) ابتداءً من شهر إبريل 2020، تقديراً لجهودهم المضنية للمحافظة على صحة المواطن والمقيم، ودون تغيير في تكلفة التمويل.

وقد ألزمت "ساما" الشركات العاملة في قطاع التأمين بإتاحة جميع القنوات الالكترونية لخدمة العملاء من إصدار وتجديد لوثائق التأمين، واستقبال وتسوية المطالبات الكترونياً. وأجّلت "ساما" أيضاً الأنشطة التفتيشية على الشركات العاملة في قطاع التأمين، وحصرها على برامج الفحص عن بُعد للتحقق من كفاءة عمليات الشركات وآلية تسوية المطالبات وجودة الخدمات التي تقدم للمستفيدين من التغطية التأمينية.

كما بادرت شركات التأمين بتقديم خدمة التطبيب عن بُعد باستخدام التطبيقات الالكترونية، وتمديد فترة صرف الأدوية للأمراض المزمنة حفاظاً على سلامة العملاء.

وقامت البنوك بدعم صندوق الوقف الصحي لمكافحة جائحة كورونا، الذي يهدف إلى تعزيز دور المجتمع في مساندة الجهود الحكومية في التنمية الصحية لمواجهة هذا الفيروس بمبالغ تجاوزت (160) مليون ريال (43 مليون دولار)، وبادرت شركات التأمين بتقديم دعم

مالي لمساندة جهود وزارة الصحة والكادر الصحي بمبالغ تجاوزت (66) مليون ريال (18 مليون دولار)، كما كان لقطاع التمويل مساهمة بمبلغ (15) مليون ريال (4 مليون دولار).

تلك التبرعات التي تجاوزت ربع مليار ريال سعودي (67 مليون دولار)؛ عبّرت عن مساهمة حقيقية وفاعلة مع المجتمع، وإحساس بحجم الأعباء والتكاليف التي هي على كاهل المنظمات الصحية جرّاء هذه الأزمة.

ثالثاً- بعض المبادرات القطاعية:

1- القطاع الصناعي والتعديني:

تقسم مبادراته إلى مجموعتين:

أ- مبادرات وزارات: الطاقة، الصناعة والثروة المعدنية، والمالية.

ب- مبادرات صندوق التنمية الصناعي السعودي.

أ-مبادرات وزارات: الطاقة، الصناعة والثروة المعدنية، والمالية.

ضمن منظومة دعم القطاع الخاص، بلغ عدد المبادرات المالية والاقتصادية المقدمة للقطاع الصناعي والتعديني نحو (27) مبادرة، استهدفت مساندة المنشآت والمستثمرين، وتحفيز القطاع ليواصل عمليات التشغيل والإنتاج، واتسمت بالتنوع بين تأجيل وإعادة هيكلة دفعات القروض، وتطوير منتجات لدعم المصاريف التشغيلية، والاعفاء من المقابل المالي أو تخفيضه أو تأجيل سداده، وتمديد رخص التشغيل والمدة اللازمة للإنشاء وبدء الإنتاج، وتأجيل دفع الفواتير الشهرية لاستهلاك الخدمات، وكذلك تجديد التراخيص الصناعية تلقائياً، وتجديد تأييد العمالة، والإعفاء الجمركي، والفحص الكيميائي.

أما مبادرات دعم المستثمرين الصناعيين فقد شملت: تمديد فترة استكمال متطلبات إصدار وتجديد الرخص، وتعليق إيقاف الخدمات، وتعليق المقابل المالي والرسوم، وتعديل إشعارات التخصيص المشروط، وتمديد الاتفاقيات الاستثمارية وتأجيل إجراءات إلغائها.

كما شملت مبادرات دعم المستثمرين في مجال التعدين: تأجيل تنفيذ برامج عمل الرخص التعدينية، وتمديد فترة استكمال متطلبات إصدار وتجديد الرخص، وتمديد فترة المطالبة المالية لحاملي رخص المناجم الصغيرة، ورخص محاجر المواد الخام، ورخص التعدين لسداد قيمة المستحقات المالية، وتمديد فترة أذونات التصدير، وتمديد فترة سريان كافة الرخص التعدينية السارية المفعول.

وجاءت المبادرات الإضافية الأخيرة، لتمكن القطاع الصناعي والتعديني من توفير سيولة تدعم استمرارية أنشطته الاقتصادية، من خلال حصوله على حسم (30%) من قيمة فاتورة الكهرباء، والسماح بسداد (50%) من قيمتها، مع إمكانية تأجيل فترة السداد إن استدعت الحاجة.

كما عززت من مفهوم المحتوى المحلي والصناعة الوطنية، من خلال تسريع تضمين متطلبات المحتوى المحلي في الشركات التي تملك فيها الدولة أكثر من (51%) من رأسمالها، وذلك بالأخذ بالمبادئ والقواعد العامة لطرح الأعمال والمشتريات وتنفيذها.

هذا وحرصت المبادرات الأخيرة على دعم السيولة النقدية للقطاع الخاص عبر تخصيص مبلغ خمسين مليار ريال (13.5 مليار دولار) لتعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص، ومنها القطاع الصناعي والتعديني.

وفيما يتعلق بجانب الإقراض؛ فإن مبادرة الإقراض غير المباشر تتيح للقطاع الخاص تأجيل الدفعات المستحقة خلال عام 2020 من القروض القائمة، وتخفيض تكلفة تمويل

القروض الجديدة. كما تسهم كل من مبادرة دعم برنامج استدامة الشركات ومبادرة صندوق دعم المشاريع في تعجيل وتخفيف اشتراطات القروض وتأجيل سداد أقساطها [13].

---

(13) "27 مبادرة تستهدف القطاع الصناعي والتعديني لتعزيز دوره في مواجهة جائحة كورونا"، تقرير وكالة الانباء السعودية (واس) منشور بتاريخ 28 أبريل 2020.

ب- مبادرات صندوق التنمية الصناعي السعودي:

بلغ عدد المستفيدين من مبادرات صندوق التنمية الصناعي السعودي نحو (536) منشأة صناعية من خلال عدد من المبادرات، تجاوزت قيمتها (3.7) مليارات ريال (مليار دولار).

وأطلق الصندوق الصناعي حزمة من الإجراءات والمبادرات لدعم القطاع الصناعي، تشمل: تأجيل وإعادة هيكلة دفعات قروض العملاء من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، التي تحل أقساطها في عام 2020، وطرح منتجاً تمويلياً جديداً لدعم جميع الشركات المصنعة للمستلزمات الطبية والأدوية لشراء المواد الخام، كذلك مبادرة خط تسهيلات ائتماني لدعم التكاليف التشغيلية لعملاء الصندوق المؤهلين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبلغ عدد المشاريع الصغيرة فقط التي تم تأجيل وإعادة هيكلة دفعاتها نحو (381) مشروعاً، بقيمة تتجاوز (800) مليون ريال (216 مليون دولار)، فيما بلغ عدد المشاريع المتوسطة التي تم تأجيل وإعادة هيكلة دفعاتها نحو (123) مشروعاً بقيمة تتجاوز (900) مليون ريال (243 مليون دولار)، وكان نصيب المشاريع الكبيرة نحو (18) مشروعاً، بقيمة تجاوزت (1.3) مليار ريال (351 مليون دولار)، وكانت حصة المشاريع الطبية (14) مشروعاً، بقيمة تتجاوز (74) مليون ريال (20 مليون دولار).

وفي الاتجاه ذاته، منح الصندوق (53) قرضاً للمنشآت المتوسطة والصغيرة العاملة في قطاع المستلزمات الطبية والأدوية، بقيمة إجمالية بلغت (519) مليون ريال (140 مليون دولار)، حيث بلغت قروض دعم تكاليف المواد لقطاع المستلزمات الطبية والأدوية (عدد خمسة مشاريع) بقيمة (254) مليون ريال (68 مليون دولار)، فيما حازت التسهيلات الائتمانية لدعم المصاريف التشغيلية لعملاء الصندوق المؤهلين من المنشآت الصغيرة والمتوسطة على (48) مشروعاً بقيمة وصلت إلى (265) مليون ريال (71 مليون دولار) [14].

2- صندوق التنمية الزراعية:

بلغت قيمة حزم الدعم التي قدمها صندوق التنمية الزراعية نحو (2,540) مليار ريال (686 مليون دولار) لدعم عملائه بما يضمن استمرار الأنشطة الزراعية، والمساهمة في استمرار سلاسل الإمداد الغذائية ووفرة المعروض.

وأعلن الصندوق عن إطلاق منتج خاص بـ "تمويل استيراد المنتجات الزراعية المستهدفة في استراتيجية الأمن الغذائي" بمبلغ (2) مليار ريال (540 مليون دولار)، ودعم عملائه بمبلغ (450) مليون ريال (122 مليون دولار). وتجدر الإشارة إلى تركيز مبادرة الاستيراد على منتجات الأرز والسكر وفول الصويا والذرة الصفراء.

وفيما يخص أشكال الدعم لعملائه، أوضح الصندوق، أنه رصد 300 مليون ريال (81 مليون دولار) لمبادرة راس المال العامل المتمثل بالقروض التشغيلية المباشرة، أو من خلال المصارف التجارية، وفق اتفاقيات التمويل بالشراكة معها. ورصد نحو 150 مليون ريال (40 مليون دولار) لمبادرة تأجيل الأقساط والمديونيات المستحقة لقروض المشاريع المتخصصة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر، حيث بلغ عدد المستفيدين من المبادرة نحو (4398) مستفيداً وتأتي خطوات الصندوق ومبادراته استمراراً لجهود الدولة

في دعم القطاع الزراعي الخاص للقيام بدوره الفاعل في التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي [15].

---

(14) تقرير وكالة الانباء السعودية (واس) عن صندوق التنمية الصناعية السعودي، المنشور بتاريخ 16 يونيو 2020.

(15) للمزيد من التفصيلات، انظر:

- "صندوق التنمية الزراعية يستعرض مبادراته الاقتصادية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا" تقرير وكالة الانباء السعودية (واس) المنشور بتاريخ 28 إبريل 2020.
- "4398 مستفيداً من مبادرات دعم الصندوق الزراعي"، تقرير وكالة الأنباء السعودية (واس) المنشور بتاريخ 5 مايو 2020.

مانشيتات

- بإجمالي مخصصات تجاوزت قيمتها 214 مليار ريال (57 مليار دولار) لـ 142 مبادرة حكومية سعودية لتخفيف الآثار المالية والاقتصادية للجائحة.

- 50 مليار ريال (13.5 مليار دولار) سيولة نقدية بالقطاع المصرفي دون فوائد.

- تخصيص 9 مليارات ريال (2.4 مليار دولار) للمواطنين العاملين في المنشآت التي تأثرت بالجائحة.

- 659 ألف مستفيد من المبادرات التسع الموجهة للأفراد، ساعدت في توفير مصادر دخل لهم.

- 9 مليارات ريال (2.4 مليار دولار) تعويضات لأكثر من 1.2 مليون مواطن.

- 100 ألف مستفيد من الباحثين عن عمل بالقطاع الخاص.

- تمديد 12 مبادرة حكومية لأجل دعم العاملين السعوديين بإيقاف الغرامات، وتأجيل تحصيل الرسوم، والاعفاءات من بعض الالتزامات.

- مبادرة برنامج استدامة الشركات بوزارة المالية لدعم تأجيل سداد أقساط القروض لمنشآت القطاع الخاص.

- تأجيل سداد أقساط القروض المستحقة لعام 2020 لمدة عام بقيمة 670 مليون ريال (180 مليون دولار).

- تمكين أصحاب الأعمال من تأجيل توريد حصيلة ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية وضريبة الدخل.

- التوسع في قبول طلبات التقسيط بدون اشتراط دفعة مقدمة من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل.

- تأجيل دفع بعض رسوم الخدمات الحكومية والرسوم البلدية المستحقة على منشآت القطاع الخاص.

- 250 مليون ريال (67 مليون دولار) تبرع من البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل للكادر الصحي.

- أكثر من 90 ألف منشأة، تضم 480 ألف مشترك، صرف لهم أكثر من 3.6 مليار ريال (972 مليون دولار) عبر مبادرة دعم الأجور.

- القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة: تجارة الجملة والتجزئة، التشييد والبناء، وخدمات الفندقة والإقامة والأطعمة.

- تحمّل الدولة 60% من رواتب السعوديين العاملين في منشآت القطاع الخاص التي تضررت من الجائحة.

- 52% من إجمالي عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على دفع رواتب موظفيها.

- 14.5% من إجمالي عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة قامت بتسريح أكثر من 10 موظفين منذ بداية الجائحة.

- بلغ عدد المستفيدين من مبادرات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمواجهة آثار الجائحة أكثر من 2.6 مليون مستفيد.

- تأجيل وإعادة هيكلة دفعات قروض عملاء صندوق التنمية الصناعية من المشاريع الصناعية المتوسطة التي تحل أقساطها عام 2020.

- خط تسهيلات ائتماني لدعم المصاريف التشغيلية لعملاء صندوق التنمية الصناعية المؤهلين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- دعم تكاليف المواد الخام لقطاع المستلزمات الطبية والأدوية لخدمة الشركات العاملة في صناعة المستلزمات الطبية والأدوية.

- 4400 عدد المستفيدين من مبادرات صندوق التنمية الزراعية لمواجهة آثار الجائحة.

- 2450 مليون ريال (662 مليون دولار) حجم حزم الدعم التي قدمها صندوق التنمية الزراعية.

- دعم صندوق التنمية الزراعية عملائه لضمان استمرار الأنشطة الزراعية، واستمرار سلاسل الامداد الغذائية، ووفرة المعروض منها.

2020/09/14

د. ف/ ط.ط